الأمم المتحدة

A/60/225

الجمعية العامة

Distr.: General
12 August 2005
Arabic
Original: English

الدورة الستون

البند ٥٢ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي

التجارة الدولية والتنمية

تقرير الأمين العام

موجز

يغطي هذا التقرير التطورات التي طرأت مؤخرا على التجارة الدولية والنظام التجاري، بما في ذلك الآثار المترتبة عن المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، التي أجريت في إطار برنامج عمل الدوحة لمنظمة التجارة العالمية، على البلدان النامية منذ قرار المجلس العام لتلك المنظمة المؤرخ ١ آب/أغسطس ٢٠٠٤. وظهر توافق في الآراء مؤداه أن مفاوضات الدوحة ينبغي أن تفي بوعودها الإنمائية وأن تختتم على وجه السرعة في أجل أقصاه عام ٢٠٠٦، لكي تسهم في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية في الوقت المناسب. ويحدد التقرير الترابطات بين مجالات التفاوض المختلفة والأهداف الإنمائية للألفية. وقدم مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) دعما قيما إلى البلدان النامية في مجال المفاوضات التجارية والتنمية. وأدى توافق آراء سان باولو الذي تم التوصل إليه في الدورة الحادية عشرة للأونكتاد، المعقودة في سان باولو بالبرازيل في الفترة من ١٣ إلى ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٤؛ إلى زيادة تعزيز ولاية الأونكتاد الرامية إلى دعم البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا، في ما تبذله من جهود لضمان تحقيق مكاسب إنمائية من النظام التجاري الدولي والمفاوضات التجارية الدولية.

* A/60/150.

120905 090905 05-45991 (A)
0545991

أولا – مقدمة

١ – هذا التقرير مقدم عملا بقرار الجمعية العامة ٢٢١/٥٩ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، الذي طلبت فيه الجمعية إلى الأمين العام أن يقدم، بالتعاون مع أمانة الأونكتاد، تقريرا إليها في دورتها الستين عن تنفيذ ذلك القرار وعن التطورات الحاصلة في النظام التجاري المتعدد الأطراف.

٢ – ويظهر إلى الوجود الآن توافق في الآراء ناشئ عن إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية (انظر القرار ٢/٥٥) وتوافق آراء مونتيري الصادر عن المؤتمر الدولي لتمويل التنمية[1] وتوافق آراء سان باولو الصادر عن الدورة الحادية عشرة للأونكتاد، المعقودة في سان باولو بالبرازيل في الفترة من ١٣ إلى ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ (TD/412، Part II) والقرارات المعتمدة في المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية، المعقود في الدوحة في الفترة من ٩ إلى ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ (A/C.2/56/7، المرفق) مؤداه أن التجارة يمكنها أن تشكل قوة إيجابية محركة لتعزيز التنمية والحد من الفقر. كما يمكن أن تسهم التجارة الدولية والمفاوضات التجارية الدولية، الموجهة صوب ضمان تحقيق مكاسب إنمائية، في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وقد تكون المنافع الإنمائية المحتمل نشوؤها من التجارة كبيرة. فتحرير تجارة السلع والخدمات ذات الأهمية التصديرية بالنسبة إلى البلدان النامية يمكن أن يوفر تمويلاً إضافياً للتنمية يصل إلى ٣١٠ بلايين دولار سنوياً. واعترافاً بأهمية الدور الذي يمكن أن تؤديه التجارة في مكافحة الفقر، التزمت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في إعلان الألفية بإقامة نظام تجاري متعدد الأطراف منفتح ومنصف وقائم على قواعد ويمكن التنبؤ به وغير تمييزي، وبإقامة شراكة عالمية من أجل التنمية وفقاً للهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية. وتتيح مفاوضات الدوحة منهاج عمل هاماً وفريداً من نوعه لزيادة مساهمة النظام التجاري المتعدد الأطراف في التخفيف من حدة الفقر وفي أهداف التنمية البشرية. وتشير الجمعية العامة في قرارها ٢٢١/٥٩ إلى أن أحد الإسهامات الرئيسية للإعلان الوزاري الصادر عن منظمة التجارة العالمية يتمثل في وضع احتياجات البلدان النامية ومصالحها في صلب برنامج عمل الدوحة الخاص بتلك المنظمة، وأنه لا بد من مواصلة السعي وراء بلوغ هذا الهدف المهم بغية تحقيق نتائج ملموسة ذات توجه إنمائي من المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف.

ثانيا – الاتجاهات الأخيرة في التجارة الدولية

٣ – تجري مفاوضات الدوحة على خلفية الدور المتزايد للتجارة وإسهامها الكبير في النمو والتنمية الاقتصاديين. وعلى المستوى العالمي ارتفع متوسط نسبة التجارة إلى الناتج المحلي

الإجمالي من نحو ٤٠ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ٦٠ في المائة في عام ٢٠٠٣. وفي عام ٢٠٠٤، زادت صادرات البلدان النامية من السلع بنسبة ٢٥ في المائة عما كانت عليه في عام ٢٠٠٣، لتصبح قيمتها ٣ تريليونات دولار. وارتفع نصيب هذه البلدان من الصادرات السلعية العالمية من ٢٤ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ٣٣ في المائة في عام ٢٠٠٤. ونمت صادرات البلدان النامية بوتيرة أسرع من وتيرة نمو إجمالي الصادرات العالمية التي زادت بنسبة ٢٠ في المائة. وبلغت قيمة الصادرات العالمية ٨,٩ تريليونات دولار. وتستأثر بلدان آسيا بأكبر حصة من صادرات البلدان النامية، إذ تمثل ٧٧ في المائة من إجمالي صادرات البلدان النامية (ما قيمة ٢,٣ من تريليونات الدولارات). وفيما يخص تجارة الخدمات، ارتفع حجم الصادرات العالمية من الخدمات التجارية بنسبة ١٦ في المائة، لتصبح قيمتها الإجمالية ٢,١ من تريليونات الدولارات في عام ٢٠٠٤. وزادت حصة تجارة البلدان النامية من ١٨,٥ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ٢٢٥ في المائة في عام ٢٠٠٤، وبلغت قيمة صادراتها ٤٨٥ بليون دولار. وترد الصين وأربعة من بلدان شرق آسيا الحديثة العهد بالتصنيع في عداد أكبر البلدان النامية التجارية المصدرة للخدمات، حيث بلغت قيمة صادراتها ٤٦ بليون دولار و ١٥٦ بليون دولار على التوالي بينما بلغت صادرات أمريكا الجنوبية والوسطى ٧٠ بليون دولار وصادرات أفريقيا ٤٩ بليون دولار.

٤ - وتتعارض زيادة النمو التجاري والاقتصادي لكثير من البلدان النامية تعارضاً حاداً مع الصعوبات التي يواجهها كثير من البلدان المنخفضة الدخل في مجال الاندماج في التجارة العالمية والاقتصاد العالمي بصورة مفيدة. وفي حالة أفريقيا، سجلت تلك القارة معدل نمو سنوي حقيقي في الناتج المحلي الإجمالي السنوي قدره ٤,٦ في المائة في عام ٢٠٠٤ وهو أعلى معدل طيلة عقد تقريباً، إلا أن هذا يقل عن معدل النمو السنوي البالغ ٧ في المائة اللازم لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. ولم تحقق سوى ستة بلدان في عام ٢٠٠٤ معدل النمو المنشود. وبلغت الصادرات السلعية لأفريقيا جنوب الصحراء ١٤٦ بليون دولار في عام ٢٠٠٤، وهذا يمثل حصة متواضعة قدرها ١,٦في المائة من الصادرات العالمية. وقد انخفضت هذه الحصة من ٢ في المائة في عام ١٩٩٠. وتمثل صادرات أقل البلدان نمواً من السلع إلى العالم البالغة قيمتها ٥٧,٨ بليون دولار في عام ٢٠٠٤ نسبة ٠,٦٤ في المائة من الصادرات السلعية العالمية بالمقارنة بـ ٠,٥٦ في المائة في عام ١٩٩٠. ولا يختلف الوضع بالنسبة إلى تجارة الخدمات. وفيما أصبح اقتصاد الخدمات قوة دافعة للنمو الاقتصادي والقدرة التنافسية والتنمية في البلدان النامية الأخرى، فإن حصة أفريقيا جنوب الصحراء من صادرات العالم من الخدمات التجارية قد هبطت من ١,٣٥ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ١,١ في المائة في عام ٢٠٠٤. كما هبطت حصة أقل البلدان نمواً من مستوى كان منخفضا بالفعل قدره ٠,٤٩ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ٠,٤٤ في المائة في عام ٢٠٠٤. ومع ذلك، تشكل الخدمات

وسيلة هامة للبلدان النامية لتحقيق التنويع عوضاً عن الاعتماد على السلع الأساسية وتوليد التمويل للتنمية.

ثالثاً – التطورات في النظام التجاري المتعدد الأطراف

ألف – السياق

مفاوضات الدوحة وحتمية التنمية

٥ – دخلت المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف التي تجري في إطار برنامج عمل الدوحة لمنظمة التجارة العالمية (A/C.2/56/7، المرفق) مرحلة حاسمة هذا العام لأنها اختتمت بنجاح وفي الوقت المناسب ولأنها موجهة نحو التنمية. وأخذ يظهر توافق دولي في الآراء مفاده أن جولة الدوحة ينبغي أن تختتم في موعد أقصاه نهاية عام ٢٠٠٦ لا لمجرد انقضاء صلاحية هيئة تنمية التجارة في الولايات المتحدة الأمريكية في عام ٢٠٠٧، بل وللإسهام أيضا في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية في الوقت المناسب وفي الجهود الدولية المبذولة لمكافحة الفقر وتعزيز التنمية. ومن المتوقع للمؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية الذي سيعقد في هونغ كونغ بالصين في الفترة من ١٣ إلى ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ أن يتخذ قرارات هامة بشأن الزراعة، ونفاذ المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق، والخدمات، والمسائل الإنمائية، وجوانب القواعد التي تنطوي عليها المفاوضات. وذلك يقتضي إحراز الكثير من التقدم في العمل التقني، وعلى الأخص استكمال ''التقدير التقريبي'' للطرائق الكاملة في الزراعة ونفاذ المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق بحلول نهاية تموز/يوليه ٢٠٠٥، أو بعد ذلك بفترة وجيزة، وقبل عقد المؤتمر الوزاري السادس. بيد أن المهلة المحدد لها تموز/يوليه لم تراع.

٦ – والاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة المقرر عقده في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ لإجراء استعراض شامل لتنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية في السنوات الخمس الأخيرة يتيح فرصة فريدة من نوعها لإعطاء زخم سياسي جديد للسعي إلى نظام تجاري متعدد الأطراف منفتح ومنصف وقائم على قواعد ويمكن التنبؤ به وغير تمييزي، على نحو ما نص عليه إعلان الألفية والهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية. وتحديدا، أوصى كل من تقرير الأمين العام المعنون ''في جو من الحرية أفسح: صوب تحقيق التنمية، والأمن، وحقوق الإنسان للجميع'' (A/59/2005)، فضلاً عن تقرير مشروع الأمم المتحدة الإنمائي بشأن الألفية المعنون ''الاستثمار في التنمية: خطة عملية لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية''[٢]، بأن تفي جولة الدوحة الخاصة بالمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف بوعدها الإنمائي وأن

تستكمل في أجل أقصاه عام ٢٠٠٦. ويوضح تقرير الأمين العام أنه كثيراً ما لا تجد البلدان النامية في الوقت الحالي ساحة عادلة تسمح لها بالتنافس في التجارة العالمية، لأن البلدان الغنية تلجأ لمجموعة متنوعة من التعريفات والحصص وأشكال الدعم لتقييد سبل الوصول إلى أسواقها وحماية منتجيها. وسيتيح الاجتماع الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية فرصة لوضع خطوط اتفاق يتعلق بكيفية تصحيح هذه الاختلالات. ومن الأولويات العاجلة وضع جدول زمني على أساسه تزيل البلدان المتقدمة النمو الحواجز التي تحول دون النفاذ إلى الأسواق وتبدأ في التخلص تدريجياً من أشكال الدعم المحلي التي تشوه التجارة، ولا سيما في مجال الزراعة.

٧ - كما يؤكد هذان التقريران، إضافة إلى أهمية زيادة فرص النفاذ إلى الأسواق ومعدلات التبادل التجاري بالنسبة إلى البلدان النامية، أنه ينبغي إيجاد رؤية مشتركة للتنمية وسياسة تجارية دولية قائمة على الأهداف الإنمائية للألفية تركزان على جملة أمور من بينها زيادة الاستثمار بدرجة كبيرة في رأس المال البشري والهياكل الأساسية الموجهة نحو التنمية، التي من قبيل الطاقة والنقل والاتصال؛ وضمان الحصول عالميا على الخدمات الأساسية التي من قبيل الصحة والتعليم؛ وتحسين القدرة التنافسية المتصلة بالعرض؛ وتهيئة بيئة قانونية وتنظيمية مؤاتية بما في ذلك تهيئتها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم وتهيئة فرص الحصول على رأس المال التمويلي وبناء القدرات للعلم والتكنولوجيا، بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. كما يكتسي الاستثمار العام والدعم المقدم من الجهات المانحة أهمية في هذا الخصوص. وعلى نحو ما نص عليه توافق آراء ساو باولو، فإن من الأهمية بمكان للبلدان النامية، مع مراعاة الأهداف والغايات الإنمائية، أن تأخذ جميع الدول في الحسبان الحاجة إلى تحقيق توازن ملائم بين حيّز السياسات الوطنية والأنظمة والالتزامات الدولية. ودعا كل من التقريرين أيضاً إلى إيلاء اهتمام خاص للتصدي للتحديات الإنمائية الفريدة الخطيرة التي تواجهها البلدان الأفريقية. وأوصى تقرير لجنة أفريقيا المعنون ''مصلحتنا المشتركة''[٣] بمجموعة متسقة للقيام بحملات جدية للتخفيف من وطأة الفقر واستمرار تهميش أفريقيا. ووافقت قمة مجموعة الثمانية المعقودة في غلين إيغلز باسكتلندا (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية) على خطة شاملة لدعم أفريقيا. وهي تشمل مضاعفة المعونة لأفريقيا بحلول عام ٢٠١٠ من ٢٥ بليون دولار إلى ٥٠ بليون دولار في العام وتخفيف عبء الدين فورا بنسبة ١٠٠ في المائة من على عاتق ١٨ بلداً من البلدان الفقيرة المثقلة بالديون لصندوق النقد الدولي والمؤسسة الإنمائية الدولية وصندوق التنمية الأفريقي.

التكيف والدعم المقدم إلى التجارة، والصدمات المتعلقة بالتجارة

٨ - بفعل الصعوبات التي تواجهها البلدان النامية في تنفيذ اتفاقات منظمة التجارة العالمية والتقدم في مفاوضات الدوحة، بما في ذلك آثارها المتمثلة في تآكل الأفضليات وانتهاء مدة العمل باتفاق منظمة التجارة العالمية المتعلق بالمنسوجات والملابس[٤] وما نتج عن ذلك من زيادة المنافسة، برزت شواغل في صفوف البلدان النامية إزاء المسائل المتعلقة بالتكيف. وقد وضع انتهاء العمل بالاتفاق المتعلق بالمنسوجات والملابس، في الأول من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، حدا لنظام التجارة التمييزي الذي ظل لما يزيد على ٤٠ عاماً ناظماً ومقيداً لصادرات المنسوجات والملابس من البلدان النامية. والتجارة الحرة في المنسوجات يمكن أن تولد مكاسب في الدخل للبلدان النامية تبلغ ٢٤ بليون دولار في العام ومكاسب في عائدات التصدير تبلغ ٤٠ بليون دولار ويمكن أن تتيح ٢٧ مليون فرصة للعمل. وفي الوقت ذاته أدى الارتفاع المفاجئ في صادرات الصين من النسيج والملابس في أعقاب انتهاء العمل بالاتفاق المتعلق بالمنسوجات والملابس إلى إثارة حالات من التوتر في الآونة الأخيرة، وهو ما دعا بعض البلدان المتقدمة إلى المطالبة بتدابير وقائية. بيد أن البلدان المصدرة الأقل قدرة على المنافسة تواجه مسائل متعلقة بالتكيف نتيجة لإلغاء الحصص وتتطلب المساعدة في تحسين فرص نفاذها إلى الأسواق وقدرتها على العرض. وتشير الاتجاهات الأولية إلى أنه بينما تشهد بعض البلدان المصدرة الصغيرة انخفاضا في حصصها التصديرية ارتفعت صادرات البلدان الموردة القادرة نسبياً على المنافسة، بما فيها بعض أقل البلدان نمواً.

٩ - وبالمثل، ستواجه البلدان النامية التي تعتمد على المعاملة التفضيلية تحديات ناشئة من تآكل الأفضليات نتيجة لتخفيض أطراف متعددة التعريفات ولانتشار اتفاقات التكامل الإقليمي. وتشير التقديرات الأخيرة إلى وقوع خسائر في البلدان التي تعتمد على المعاملة التفضيلية. ورد قرار المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية المؤرخ ١ آب/أغسطس ٢٠٠٤ (مجموعة تموز/يوليه) (WT/L/579) على هذه الشواغل، المثارة بإعادة تأكيد أهمية الأفضليات التجارية الطويلة الأمد. بيد أن المفاوضات الجارية في إطار الزراعة ونفاذ المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق أثبتت أنها خلافية، بسبب تضارب المصالح بين البلدان التي تعتمد على المعاملة التفضيلية وغيرها من البلدان المصدرة القادرة على المنافسة. وسيقتضي تآكل الأفضليات إيجاد حلين تجاري وإنمائي على السواء داخل منظمة التجارة الدولية وخارجها، بوسائل تشمل تحسين نظم الأفضليات واستخدامها وتبسيط قواعد المنشأ المعقدة الصارمة وتكييف هذه القواعد مع السمات الصناعية للبلدان النامية.

١٠ - ولذا، أصبح من المعترف به بصورة متزايدة وعلى نطاق واسع أن عوامل الدعم من أجل التكيف المقدم إلى التجارة، والصدمات المتعلقة بالتجارة، وإصلاح التجارة وتحريرها وبناء القدرات التجارية ينبغي إدماجها مسبقاً في الاتفاقات التجارية لتيسير تنفيذ التزامات التحرير وتعزيز مشاركة البلدان النامية مشاركة مفيدة في التجارة العالمية. وأوصى تقرير المجلس الاستشاري لمنظمة التجارة العالمية المرفوع إلى مديرها العام والمعنون ''مستقبل منظمة التجارية العالمية'' (تقرير سذرلاند[٥]) بأن تتضمن الاتفاقات الجديدة التي يتم التوصل إليها مستقبلا في منظمة التجارة العالمية أحكاماً تنص على حق تعاقدي، يشمل الترتيبات التمويلية اللازمة، لأقل البلدان نمواً لتمكينها من تلقي المساعدة التقنية الملائمة والدعم لبناء القدرات نظرا لكونها تنفذ التزامات جديدة. وأقرت طرائق تيسير التجارة المعتمدة في إطار مجموعة تموز/يوليه هذا النهج صراحة. وهذه السابقة تقيم الدليل على أنه ليس من المستصوب فقط وإنما من المجدي أيضا، إعادة تشكيل القوة المحركة للمفاوضات التجارية لتحويلها من قوة محركة باتجاه المصلحة التجارية المركانتيلية الصرفة إلى قوة تتطلع إلى حتمية التنمية. وأكد تقرير لجنة أفريقيا أن تحويل سُبع الموارد المخصصة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي من أجل الحماية الزراعية (٣٥٠ بليون دولار) إلى ميزانيات التنمية من شأنه أن يضاعف التدفقات العالمية للمساعدة الإنمائية الرسمية الواردة إلى البلدان النامية.

١١ - ويمكن توافر آلية معينة للوفاء بالاحتياجات المالية للتصدي لتحديات التكيف الناشئة من جملة أمور تشمل تآكل الأفضليات وإلغاء حصص المنسوجات وإشكالية السلع الأساسية والخسائر في العائدات الحكومية، وذلك بإنشاء صندوق ''للمعونة من أجل التجارة''. وإضافة إلى ذلك يقتضي بناء قدرة عرض منتجة وهيكل للقدرة التنافسية الحصول على تمويل أولي من المانحين والاتساق فيما بين المنظمات الدولية. وأوصي أيضاً بإنشاء ''صندوق لتوفير المعونة للتجارة'' في تقرير مشروع الأمم المتحدة بشأن الألفية وأيده تقرير لجنة أفريقيا. وتشمل المسائل الرئيسية المتعلقة بإنشاء صندوق لتوفير المعونة للتجارة: (أ) حجم الصندوق ونطاقه، (ب) وتحديد موقعه وكيف سيدار، (ج) المجالات والبلدان التي ينبغي أن يستهدفها للدعم، (د) كيفية ربطه بنتائج جولة الدوحة واتفاقاتها المحتملة[٦]. ورأت دراسة أجراها الأونكتاد أنه لتحقيق التأثير الأمثل يمكن أيضا لمرفق من هذا القبيل، علاوة على الدعم المقدم للتكيف، أن يتيحا للبلدان الاستثمار في القدرة الإنتاجية، وبوجه خاص في المنتجات الجديدة والدينامية، والهياكل الأساسية، والأنظمة التنظيمية، وبناء المؤسسات، ونقل التكنولوجيا، وتيسير التجارة، وشبكات الأمان الاجتماعي. ويلزم أن يكون هذا التمويل الجديد غير منشئ للديون ومضافاً إلى تدفقات المعونة الإنمائية القائمة وموجهاً بصفة مباشرة إلى البلدان

المتلقية، وحيثما يقتضي الحال تُستخدم، الشراكات بين القطاعين العام والخاص التي يغذيها تمويل المانحين.

التقديرات التقريبية في تموز/يوليه والطريق إلى المؤتمر الوزاري السادس

١٢ - ركزت مفاوضات منظمة التجارة العالمية اللاحقة لاعتماد مجموعة تموز/يوليه على محددات ومعالم تقنية في الأطر المتعلقة بالزراعة ونفاذ المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق. ويتمثل الهدف العاجل للمفاوضات في التوصل إلى اتفاقات بحلول تموز/يوليه ٢٠٠٥ بشأن تقديرات تقريبية أولى للطرائق الكاملة بشأن الزراعة ونفاذ المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق. ولم يحرز تقدم ملموس في وضع هذه الطرائق. وركزت المفاوضات بشأن الخدمات على تحسين العروض الأولية وعملية وضع القواعد. ولم يفض ذلك بعد إلى تحسن ملموس في النفاذ إلى الأسواق في المجالات التي تهم البلدان النامية، وبوجه خاص في الأسلوب ٤. وتضاءلت التوقعات الخاصة بالتقديرات الأولية الموضوعة في تموز/يوليه، لتصبح مجرد حصر لجميع مجالات المفاوضات وتقرير مرحلي يعده المدير العام لمنظمة التجارة العالمية بوصفه رئيساً للجنة المفاوضات التجارية. واقترح التقرير المرحلي المقدم إلى المجلس العام في ٢٩ تموز/يوليه ٢٠٠٥ (انظر TN/C/5) التركيز على العمل المكثف والعناصر الحرجة لخارطة الطريق إلى المؤتمر الوزاري السادس وأورد المسائل الأساسية التي تشير إلى مجالات التقارب والاختلاف.

١٣ - واكتسبت المفاوضات زخماً سياسياً بدافع من سلسلة من الاجتماعات الوزارية المصغرة، بما في ذلك الاجتماعات التي عقدت في سويسرا، والصين، وفرنسا، وكينيا، فضلاً عن اجتماع وزراء رابطة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ المعنيين بالتجارة. وأكدت جميع تلك الاجتماعات مجددا الالتزام بمفاوضات الدوحة وسلمت بالتحديات المطروحة المتجسدة بالمسائل التي لم تحسم. ودعت قمة مجموعة الثمانية المعقودة عام ٢٠٠٥ إلى زيادة الزخم للتوصل إلى نتائج طموحة ومتوازنة في مفاوضات الدوحة بوصفها الأولوية الأعلى المشتركة في مجال السياسة العامة التجارية في السنة المقبلة. وبالرغم من هذه الجهود لم يحرز حتى اليوم سوى تقدم محدود في المفاوضات الموضوعية وفي الوفاء بالأهداف الإنمائية لجولة الدوحة. وحدد مؤتمر وزراء تجارة الاتحاد الأفريقي، المعقود في القاهرة في الفترة من ٥ إلى ٩ حزيران/يونيه ٢٠٠١، واجتماع وزراء تجارة أقل البلدان نمواً، المعقود في ليفينغستون بزامبيا يوم ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، أهدافا ومناهج عمل مشتركة للمؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية. وجرى التسليم بوجه خاص بالدعم الكبير الذي تقدمه الأونكتاد لهذه الاجتماعات. وشمل إعلان ليفينغستون المعتمد في ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٥

بين ما شمله الدعوة إلى صدور التزام ملزم بشأن فرص نفاذ جميع منتجات أقل البلدان نموا إلى الأسواق بدون رسوم جمركية أو تحديد للحصص، وإلى تنفيذ هذا الالتزام على الفور؛ واتخاذ قرار طموح وسريع ومحدد متعلق بالقطن ولا سيما إلغاء الدعم المحلي وإعانات التصدير المشوهة للتجارة، في أجل أقصاه تاريخ عقد المؤتمر الوزراي السادس؛ وصندوق المعونة للتجارة بوصفه آلية مالية إضافية وجوهرية ويمكن التنبؤ بها لتعزيز القدرة المتعلقة بالعرض والهياكل الأساسية وتنويع التجارة في أقل البلدان نمواً والتصدي لتحديات التكيف وتكاليف إدماج أقل البلدان نمواً إدماجا فعالا في نظام التبادل التجاري الدولي. كما دعت خطة عمل الدوحة التي اعتمدها رؤساء دول وحكومات مجموعة الـ ٧٧ والصين، بمناسبة عقد مؤتمر قمة بلدان الجنوب الثاني بالدوحة، في الفترة من ١٢ إلى ١٦ حزيران /يونيه ٢٠٠٥، إلى اتخاذ إجراءات محددة في مجال التجارة والمفاوضات التجارية، بما في ذلك تحرير تجارة الخدمات في قطاعات وأساليب العرض التي تهمّ البلدان النامية وبوجه خاص في الأسلوبين ٤ و ١، ومساعدة البلدان النامية في تعزيز قدرتها على عرض الخدمات المحلية وتعزيز أطرها التنظيمية، ودعم البعد الإنمائي للنظام الدولي لحقوق الملكية الفكرية، على أن تؤخذ في الحسبان المستويات المختلفة للتنمية في البلدان النامية بقصد ضمان الحصول بتكلفة معقولة على المنتجات الأساسية الضرورية، بما فيها الأدوية والأدوات التعليمية والبرمجيات، ونقل المعرفة، والنهوض بالبحوث، وحفز الابتكار والإبداع.

١٤ - وتدعو الحاجة الجميع ولا سيما البلدان المتقدمة، إلى زيادة تنشيط عملية التفاوض وإلى رفدها بزخم سياسي جديد، وإلى المضي بخطوات طموحة نحو الأمام في تنفيذ المضامين الإنمائية لبرنامج عمل الدوحة (A/C.2/56/7، المرفق). ومن الأهمية بمكان ضمان إحراز تقدم متوازن ومواز في المجالات التي تتناولها المفاوضات وفيما بينها، مع مراعاة احتياجات وشواغل البلدان النامية، وتحقيق نتائج تركز على التنمية عن طريق عمليات تشاركية شاملة وشفافة.

١٥ - وقد تخضع مفاوضات برنامج عمل الدوحة لتأثير المنازعات في منظمة التجارة العالمية، كما هو الأمر في حالة الزراعة والخدمات والمسائل المنهجية، ولتأثير الظروف على أرض الواقع في البلدان والأسواق الدولية المختلفة. وثمة شواغل إزاء عودة ظهور اتجاهات ومشاعر حمائية في بعض الأسواق الرئيسية. وتحمل عملية التمديد هذا العام لهيئة تنمية التجارة في الولايات المتحدة حتى ١ تموز/يوليه ٢٠٠٧ إشارة إيجابية إلى الشركاء التجاريين فيما يتعلق بمفاوضات الدوحة. وقد تلاشت تصورات ضعف ثقة الجمهور في نظام التبادل التجاري المتعدد الأطراف، وذلك بفضل دعم كونغرس الولايات المتحدة الأمريكية بأغلبية ساحقة لاستمرار عضوية البلد في منظمة التجارة العالمية وإقراره اتفاق التجارة الحرة لبلدان أمريكا الوسطى. ومن المرجح أن يكون للمناقشة التي جرت في الاتحاد الأوروبي بخصوص

خطة ميزانيته للفترة ٢٠٠٧-٢٠١٣ تأثير في التوقعات الخاصة بإصلاح سياسته الزراعية المشتركة، وبالتالي في المفاوضات الزراعية. وسيتولى باسكال لامي المدير العام الجديد لمنظمة التجارة العالمية مهام منصبه في أيلول/سبتمبر عام ٢٠٠٥. وستؤثر القدرة المؤسسية لتلك المنظمة فيما يختص بالإدارة الناجعة للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف في التوقعات الخاصة بالنظام التجاري المتعدد الأطراف واتجاهه في المستقبل. ولمواجهة هذه التحديات، أوصى ''تقرير سذرلاند'' بتعزيز سياسي لمنظمة التجارة العالمية بكفاءة العمليات، بما في ذلك تعزيز دور المدير العام والأمانة وزيادة المشاركة الوزارية وتواتر الاجتماعات وإنشاء هيئة استشارية محدودة العضوية. ومع أن هذه التوصيات ليست ملزمة لأعضاء المنظمة و لم ينظر فيها رسمياً بعد فقد يكون لبعضها آثار في المنظمة وفي أداء عمل نظام التبادل التجاري المتعدد الأطراف.

باء – مجالات التفاوض المحددة

الزراعة

١٦ – تمثل الزراعة محركا لجولة الدوحة. فالنتائج المتوازنة والمنصفة أمر هام بالنسبة إلى جميع المقومات الثلاثة، وهي النفاذ إلى الأسواق، والدعم المحلي، والتنافس في مجال التصدير، مع إفراد معاملة خاصة وتفضيلية فعالة ومجدية من الناحية العملية للبلدان النامية. وسوف تبلغ تقديرات الإسهام في مكاسب الرفاه العالمي المحققة من إزالة الحواجز التجارية تماما في الزراعة ١٦٥ بليون دولار سنويا، لا تتلقى البلدان النامية منها سوى ربع هذا المبلغ تقريبا. وبفضل حفز الإنتاج الزراعي في ظروف تتسم بمزيد من الإنصاف والعدالة وإتاحة المرونة الإنمائية الكافية من أجل رعاية قطاع الزراعة الحيوي على نحو مستهدف وفعال في البلدان النامية يمكن أن تفيد التجارة الزراعية في تحقيق جوانب كثيرة من الأهداف الإنمائية للألفية. وتتراوح هذه الجوانب بين الحد من الفقر والجوع، وتأمين الرعاية للمرأة والطفل، والاستدامة البيئية، وتوفير عمل لائق ومنتج للشبان. وركزت المفاوضات منذ آب/أغسطس ٢٠٠٤ على المسائل التقنية الناشئة من الإطار الزراعي. ومن المتوقع توفر أولى التقديرات التقريبية للطرائق أساسا للتوصل إلى اتفاق بشأن الطرائق الكاملة في المؤتمر الوزاري السادس. ونظرا إلى عدم إحراز تقدم في المفاوضات الموضوعية بسبب الحساسيات السياسية وتعقيد المسائل التقنية التي ينطوي عليها الأمر، فإن أولى التقديرات التقريبية لم تتحقق بحلول نهاية تموز/يوليه ٢٠٠٥.

١٧ – وشملت المسائل التقنية المتعلقة بمقوم النفاذ إلى الأسواق ما يدعى ''مسائل المدخل'' الخاصة بتحويل رسوم الاستيراد القائمة على الحجم والتعريفات ''غير النسبية'' إلى مكافئات نسبية حسب القيمة يعبر عنها بنسبة مئوية من قيمة الوحدة. وظهرت المكافئات النسبية

حسب القيمة كمسألة أساسية، لأنها تحدد مستوى المعدل الأساسي الذي ستطبق عليه اقتطاعات بصيغة متدرجة بشأن المنتجات الخاضعة للرسوم غير النسبية. وأرجئت المناقشة الخاصة بصيغة اقتطاعات التعريفات ريثما يتم التوصل إلى حل بشأن منهجية حساب مكافئات الرسوم حسب القيمة. وفيما بعد أيد أعضاء منظمة التجارة العالمية اتفاقا تم التوصل إليه في الاجتماع الوزاري المصغر الذي عقد في أيار/مايو عام ٢٠٠٥ في داليان بالصين.

١٨ - ولم يحرز تقدم يذكر بشأن صيغة خفض التعريفات. ونوقشت في أثناء المفاوضات مسألة استخدام صيغة اقتطاعات التعريفات المتولدة عن جولة أوروغواي[٧] والصيغة السويسرية[٨] أو متغيرات الصيغتين. وفي الاجتماع الوزاري المصغر في داليان، أشير إلى الحاجة إلى التماس حل وسط بين الصيغة السويسرية ونهوج جولة أوروغواي. واقترحت مجموعة الـ ٢٠ تحديد خمسة نطاقات للتعريفات الجمركية للبلدان المتقدمة وأربعة نطاقات للبلدان النامية، مع فرض حد أقصى نسبته ١٠٠ في المائة للبلدان المتقدمة و ١٥٠ في المائة للبلدان النامية. وسيستند خفض التعريفات في كل نطاق إلى الاقتطاعات الفئوية، حيث تسري عمليات الخفض على البلدان النامية بنسبة أقل (ثلثا اقتطاعات البلدان المتقدمة)، مع مراعاة التدرج في النطاقات التي تخضع فيها التعريفات الجمركية المرتفعة لاقتطاعات أكبر. ويتوقع إجراء مفاوضات شاملة بشأن عدد من نطاقات التعريفات الجمركية، والمعايير اللازمة لتحديدها، وطرائق خفضها في كل نطاق.

١٩ - وتشمل المسائل الأخرى التي نوقشت بخصوص مقوم النفاذ إلى الأسواق الطريقة التي بفضلها يمكن، في إطار خفض التعريفات الجمركية، معالجة المنتجات الحساسة وجوانب معينة من المعاملة الخاصة والتفضيلية التي من قبيل المنتجات الخاصة وآلية الوقاية الخاصة. وبالنسبة إلى المنتجات الحساسة التي يمكن أن يحددها جميع أعضاء منظمة التجارة العالمية لتعفى من الصيغة الكاملة للتخفيضات، فإن المسألة الرئيسية تتعلق بكيفية تحقيق التوازن بين درجة الطموح إلى تحقيق اقتطاعات تعريفية وأوجه المرونة في السياسة العامة المتاحة لكل بلد، وكذلك بطريقة الحد من استخدام البلدان المتقدمة للمنتجات الحساسة. وإضافة إلى المنتجات الحساسة، ستتوافر للبلدان النامية أوجه من المرونة لتسمية المنتجات الخاصة التي تندرج ضمن فئات تعريفات المعاملة الخاصة التي تعد أساسية لتعزيز الأمن الغذائي والمعيشي والتنمية الريفية. وركزت المناقشات على طريقة تحديد المنتجات المستحقة لتلك المعاملة، بما في ذلك وضع مؤشرات مناسبة. وسوف تلجأ البلدان النامية إلى آلية الوقاية الخاصة للتصدي للأحداث غير المتوقعة الناشئة من الارتفاع المفاجئ المحتمل حدوثه في مجال الاستيراد نتيجة لتخفض التعريفات الجمركية. وطلب إلى البلدان النامية التي تتمتع بالمعاملة التفضيلية

غير التبادلية في النفاذ إلى الأسواق أن تعالج على النحو الملائم تآكل الأفضليات الناشئ عن خفض التعريفات الجمركية للدولة الأولى بالرعاية. وكانت المسألة مثار جدل، لأن البلدان النامية المصدرة للمنتجات الزراعية ترى أن معالجة تآكل الأفضليات قد يعوق الجهود الرامية إلى خفض التعريفات للدولة الأولى بالرعاية. وينصب الهدف الرئيسي على إيجاد الحلول التي تعبر عن مصالح البلدان المتأثرة على صعيدي التجارة والتنمية على السواء.

٢٠ - ولم يحرز سوى قدر ضئيل من التقدم بشأن الدعم المحلي. وانصب تركيز المفاوضات المباشر، حتى تموز/يوليه، على التخفيضات والضوابط التنظيمية التي ستطبق على أشكال الدعم المشوه للتجارة (أي الدعم المقدم في إطار الصندوق الكهرماني[٩] والصندوق الأزرق[١٠] و الدعم بالحد الأدنى)[١١]. وشكل استعراض معايير الصندوق الأخضر[١٢] وتوضيحها نقطة أخرى ركزت عليها المفاوضات، لأن ما يؤرق البلدان النامية أنه إذا كانت معايير الصندوق الأخضر فضفاضة للغاية فسيتيح ذلك ''تحويل وجهة الصندوق'' إلى الدعم المشوه للتجارة، الذي سيظل على المستوى نفسه. ولذا، علقت البلدان النامية أهمية على استعراض معايير الصندوق الأخضر. وتمثلت التوقعات المعرب عنها في توافر هيكل لالتزامات التخفيض (وليس حجم التخفيضات) المتصلة بالدعم المحلي المشوه للتجارة وبعض عناصر القواعد (مثل المعايير)، وفي احتمال حدوث تقارب بشأن جوانب الصندوق الأخضر بحلول تموز/يوليه ٢٠٠٥. وهذه التوقعات لم تتحقق.

٢١ - وفي مجال التنافس في مجال التصدير، ونظرا لتوافر الهيكل الأساسي فيما يتعلق بالالتزام بالإلغاء الكلي لإعانات التصدير بحلول موعد محدد، ركزت المفاوضات على الالتزامات الموازية بخصوص عناصر الإعانة في مجال ائتمانات التصدير والمعونة الغذائية والمؤسسات التجارية الحكومية. وبالنسبة إلى المعونة الغذائية، من المفهوم بشكل عام أن المعونة الغذائية ينبغي ألا تسبب إزاحة تجارية ورغم ذلك فإن تعريف المقصود بـ ''معونة غذائية حقيقية'' لم يحدد بعد. أما بخصوص المؤسسات التجارية الحكومية، فمن المتفق عليه عموما أن الأنشطة التجارية لتلك المؤسسات ينبغي ألا تتضمن عناصر إعانات للتصدير. وفيما يخص إلغاء إعانات التصدير، تناولت المسائل الرئيسية المراحل التدريجية وكذلك الموعد النهائي المحدد لإلغاء أشكال الدعم تلك. واقترح المصدرون الزراعيون نهج المرحلة الأولى الذي ستكون بموجبه الاقتطاعات أشد حدة في السنوات الأولى. ويجري التفاوض على الموعد النهائي لإلغاء أشكال الدعم تلك. وطالبت البلدان المستوردة الصافية للأغذية بمراعاة مصالحها المراعاة الواجبة. ويلزم تخفيف تكاليف تآكل الأفضليات والزيادات المحتملة في الأسعار الغذائية وترشيد المعونة الغذائية في فترة ما بعد تحرير التجارة الزراعية وإجراء إصلاح فيها، وذلك بتقديم دعم مناسب خاص بالتكيف إلى البلدان النامية المعنية.

القطن

٢٢ - طلبت الجمعية العامة في قرارها ٢٢١/٥٩ الوفاء بصورة ملموسة بالالتزام بمعالجة قضايا القطن معالجة طموحة وعاجلة وبصورة محددة ضمن المفاوضات المتعلقة بالزراعة. وأنشأت منظمة التجارة العالمية في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ لجنة فرعية معنية بالقطن، وذلك في إطار الدورة الاستثنائية للجنة الزراعة. ووفقا للإطار الزراعي يجب أن تشمل المفاوضات جميع السياسات المشوهة للتجارة التي تؤثر في القطاع. وسينظر في تعويض الخسائر التي تكبدها منتجو القطن في غرب أفريقيا، وذلك في سياق الاتساق بين الجوانب التجارية والإنمائية الخاصة بالقطن. وكانت للمنازعة الأخيرة التي نشبت بشأن القطن في منظمة التجارة العالمية مضاعفات على توقعات التوصل إلى حل لقضية القطن في مرحلة مبكرة. وقد دعا المؤيدون إلى اتباع نهج المسار السريع والمرحلة الأولى لإلغاء التدابير التجارية المؤثرة في القطن، وبوجه خاص إلغاء تدابير الدعم المحلي وإعانات التصدير التي تشوه تجارة القطن الدولية بحلول موعد عقد المؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية، وإلى توفير الفرص لمنتجي القطن ومصدريه من أقل البلدان نموا للنفاذ على نحو ملزم إلى الأسواق بدون رسوم جمركية أو تحديد للحصص فيما يخص القطن ومنتجاته. ومن الأهمية بمكان تحقيق مطمح مجموعة تموز/يوليه في تقديم رد ملموس وعاجل إلى قطاعات القطن في تلك البلدان.

نفاذ المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق

٢٣ - طلبت الجمعية العامة في قرارها ٢٢١/٥٩ بلورة طرائق لسبل نفاذ المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق عملا بإطار نفاذ المنتجات الزراعية إلى الأسواق مع تغطية المنتجات بصورة شاملة وعدم استبعاد أي منها مسبقا؛ وذكرت الجمعية بأهمية المعاملة الخاصة والتفضيلية وعدم تطبيق مبدأ المعاملة بالمثل تطبيقا كاملا في التزامات خفض التعريفات بالنسبة للبلدان النامية باعتبار ذلك جزءا لا يتجزأ من هذه الطرائق. ونتيجة للجولات المتتالية من المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف والاتفاقات التجارية الإقليمية ومبادرات خفض التعريفات الجمركية المستقلة، فإن التعريفات الجمركية تخّفض بصورة متواصلة. ومع ذلك لا يزال يفسح المجال لتحرير التعريفات الجمركية وترشيدها بشأن السلع غير الزراعية، ولا سيما إلغاء التحيز في التعريفات الجمركية وتصعيدها والزيادات القصوى في هذه التعريفات التي تؤثر في صادرات البلدان النامية في أسواقها الرئيسية. وبينما جرى إلغاء القيود الكمية، يتمثل التحدي الرئيسي المطروح في القيام على نحو سليم بتحديد مجموعة من الحواجز غير الجمركية والحواجز التي تعترض الدخول إلى الأسواق وتعريف تلك الحواجز وتصنيفها وضبطها.

٢٤ - وتشير تقديرات الأونكتاد إلى أن حجم مكاسب الرفاه المحتمل تحقيقها للبلدان النامية من تحرير تجارة المنتجات غير الزراعية يتراوح ما بين ٢٠ و ٦٠ بليون دولار سنويا، بل إن المكاسب في عائدات التصدير يمكن في ظل السيناريوهات المتواضعة أن تزيد بقيمة ٥٠ بليون دولار. ومن ناحية أخرى، سيؤدي ذلك أيضا في الأجلين القصير والمتوسط إلى تحولات في النواتج والعمالة في القطاعات الرئيسية بالبلدان النامية، مما سيسفر عن فقدان الوظائف في بعض القطاعات وخسارة في الإيرادات. ومن المرجح أن يكون انتشار التغييرات المتوقعة متباينا في جميع البلدان النامية والقطاعات. كما يتوقع أن يفضي خفض التعريفات الجمركية إلى فقدان بعض أوجه المرونة في استخدام صكوك السياسة التجارية من أجل التنمية الصناعية والتنويع للدخول في القطاعات الجديدة والدينامية والمشاركة في سلاسل الأنشطة العالمية المولدة للقيمة. وستتعرض البلدان المستفيدة من الأفضليات لعملياتة تكيف من جراء تآكل هوامش أفضلياتها. وقد تعذر على المشاركين تحديد مصالحهم الخاصة بسبب تعقيد المقترحات والافتقار إلى اتفاق في هذا الوقت بشأن معالم محددة للمفاوضات.

٢٥ - وانصب التركيز الرئيسي لأعمال فريق التفاوض المعني بنفاذ المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق على الصيغة المناسبة للتخفيضات التعريفية. وذكر أن هناك قبولا لصيغة سويسرية الطابع تؤدي إلى تقليص معدلات الرسوم العالية، إلا أن هذا النهج ينطوي على مجال واسع من الإمكانيات. وتظل الأسئلة الرئيسة المطروحة هي كيف تُحدد المعاملات وما هي صلاتها بأوجه المرونة. وقد عملت ستة مقترحات جرى تقديمها منذ آذار/مارس ٢٠٠٥ على تنشيط المفاوضات، لكن لم يظهر أي تقارب في الآراء بخصوص التفاصيل أو المعالم التقنية والطريقة التي ينبغي تحديد هذه التفاصيل والمعالم بفضلها. وترتبط بعض هذه المقترحات حدة التخفيضات التي ستنفذها البلدان النامية بالخيارات المفتوحة أمامها لاستخدام أوجه المرونة الأخرى، وعلى سبيل المثال كلما زادت حدة التخفيض زادت المرونة في التغطية والمستويات الملزمة. وتتصل المسائل الأخرى بمعاملة المعدلات المفروضة على المجموعات التعريفية غير المحددة، ومدى التغطية الملزمة، والمنهجية التي ستستخدم لتحديد المعدل الأساسي أو المعدل المحدد النهائي، وتحويل المعدلات المعينة إلى شكل حسب القيمة أو بالنسبة المئوية.

٢٦ - وفي إطار نهج الصيغة ''السويسرية البسيطة'' سيتم اختيار مُعامِل من شأنه أن يحدد فعليا معدلا أقصى في جميع البلدان، وذلك بتقليص المعدلات العالية. وتجري دراسة إمكانية وضع معدل أعلى منفصل للبلدان النامية يرتبط أيضا بأوجه المرونة الأخرى. وباتباع نهوج من ''النمط السويسري'' سيستند المعامل على المتوسط الوطني الجاري لكل بلد، مع إمكانية ضربه في عامل آخر يكون مرتبطا إما بأوجه المرونة أو منسوبا إلى إصلاحات انفرادية سابقة. وسيعترف هذا النهج اعترافا أكبر بنقاط البداية المتباينة للأعضاء، حيث أن متوسط المعدلات

في البلدان النامية بوجه عام ليس أعلى فحسب، وإنما شديد التنوع أيضا، والهياكل التعريفية مختلفة. وتبين الحسابات التي أجرتها أمانة الأونكتاد أنه أيا كان النهج السويسري الذي سيستخدم سيكون لزاما على البلدان النامية أن تجري اقتطاعات مطلقة حادة (باستثناء أقل البلدان نموا التي من المتوقع أن تزيد كثيرا من مستويات تغطيتها الملزمة ولكنها لن تخفض المعدلات). ويبدو أن ذلك يتنافى مع الحكم المنصوص عليه في إعلان الدوحة الوزاري، الذي يقضي بإيلاء الاعتبار للاحتياجات الخاصة للبلدان النامية، بما في ذلك عن طريق ''عدم التقيّد بالمعاملة بالمثل تماما'' وهذا مصطلح يفسر عادة بأنه إجراء تخفيضات بنسب مئوية أقل.

٢٧ - وتشمل المسائل الرئيسية الأخرى معالجة التعريفات غير المحددة والمكافئات حسب القيمة وأوجه المرونة فيما يخص البلدان النامية، والمشاركة في المفاوضات القطاعية، والأفضليات التجارية. وتستمر المناقشات بشأن إمكانية الإلغاء (الطوعي أو غير الطوعي) للتعريفات الجمركية في القطاعات الرئيسية التي يقال إنها ذات أهمية تصديرية لدى البلدان النامية، أو حتى خفض معدلات التعريفات الجمركية إلى درجة الصفر(صفر مقابل صفر) فيما بين مجموعة هامة من البلدان الرئيسية. وجرت أيضا مناقشات لم تحسم بشأن الحواجز غير الجمركية، والتي يجري بحثها كذلك في المفاوضات المتعلقة بقواعد منظمة التجارة العالمية.

٢٨ - وفيما يتعلق بمعاملة الأفضليات غير القائمة على المعاملة بالمثل، اقترحت مجموعة الدول الأفريقية إدراج مُعامل تصحيحي في الصيغة، فيما طلبت مجموعة الدول الأفريقية والكاريبية ودول منطقة المحيط الهادئ استخدام ''مؤشر ضعف'' لتحديد المنتجات التي تستحق أن تعامل معاملة خاصة. ويلزم أن تتناول طرائق نفاذ المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق الشواغل الخاصة التي تساور البلدان النامية إزاء تآكل الأفضليات. كما يلزم في الوقت نفسه إيلاء الانتباه إلى تحسين النظم التفضيلية القائمة للبلدان المعنية وتعزيزها، فضلا عن تحسين شروط النفاذ إلى الأسواق على أساس مبدأ الدولة الأولى بالرعاية. وعلى سبيل المثال، أظهرت تقديرات الأونكتاد أنه خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٢ تعرض ٦١ في المائة من صادرات أقل البلدان نموا إلى مجموعة الأربعة ذات الاقتصادات الصناعية (الاتحاد الأوروبي، وكندا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان) إلى تعريفات جمركية على أساس مبدأ الدولة الأولى بالرعاية بسبب استبعادها من نظام الأفضليات المعمم أو غيره من النظم التفضيلية أو لعجزها عن التأهل للمعاملة التفضيلية ولتعقيد استخدام تلك النظم. وما فتئ الافتقار إلى قدرة العرض يحد من الاستخدام الأوفى للأفضليات. كذلك خضعت البلدان النامية وأقل البلدان نموا لمتوسطات تعريفات جمركية ومقدرة على أساس تجاري في أسواق بلدان مجموعة الأربعة السالفة الذكر تزيد بنسبة ٤٨ في المائة عن مثيلتها في بلدان أخرى بمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بسبب تركيبة صادراتها بالنسبة إلى هيكل التعريفات الجمركية القائم في البلدان المتقدمة. وفي هذا الخصوص، طلبت أقل البلدان نموا من البلدان المتقدمة،

ومن البلدان النامية التي يسمح لها وضعها، تطبيق حكم المعاملة الملزمة بالإعفاء من الرسوم الجمركية ومن نظام الحصص على جميع منتجات أقل البلدان نموا. ويمكن لهذا الأمر بمفرده والالتزام به في منظمة التجارة العالمية أن يدر مكاسب رفاه تصل إلى ثمانية بلايين دولار ومكاسب في مجال التصدير تصل إلى ٦,٤ بلايين دولار.

الخدمات

٢٩ - تمثل الخدمات حصة متزايدة من الناتج المحلي الإجمالي والعمالة وتؤدي دورا رئيسيا لا في بناء الهياكل الأساسية والقدرة التنافسية وتيسير التجارة وحدهم، بل وفي الحد من الفقر والمساواة بين الجنسين كذلك. وتسهم عملية الحصول على المستوى العالمي على الخدمات الأساسية التي من قبيل التعليم والصحة في تحقيق أهداف الإنمائية للألفية ٢ (التعليم الابتدائي) و ٤ (وفيات الأطفال) و ٥ (صحة الأم) و ٦ (فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والملاريا وغيرها من الأمراض) و ٧ (الاستدامة البيئية). ونظرا لما للخدمات من دور تؤديه في مجالات التنمية ونقل التكنولوجيا والتجارة، فإن التوصل إلى نتيجة متوازنة في المفاوضات المتعلقة بالخدمات أمر حتمي.

٣٠ - ونصت مجموعة تموز/يوليه على أن تقدم عروض منقحة بحلول أيار/مايو ٢٠٠٥. وقدم إلى اليوم ما مجموعه ٦٨ عرضا أوليا تمثل ٩٢ بلدا. وقدمت ١٤ بلدا منها عروضا منقحة. ومع أنه لم يأت أي عرض من أقل البلدان نموا فإنها قدمت طلبات متصلة بالأسلوب ٤ (التنقل المؤقت للأشخاص الطبيعيين). وعانت البلدان النامية من صعوبات في تحديد القطاعات والأساليب التي تحظى بأولوية في أهميتها على أساس أهداف السياسة الوطنية التي تنشدها، وتعيين الحواجز التي تقف في وجه صادراتها من الخدمات، وتقييم تأثير طلبات البلدان المتقدمة في قطاعات الخدمات لديها، وتحديد السبل الكفيلة بتخطي القيود التي يعاني منها العرض، والتغلب على مواطن الضعف في الهياكل الأساسية. وأدى ذلك إلى فرض تقييدات على مشاركتها التامة في مفاوضات الاتفاق العام المتعلق بتجارة الخدمات. وسيعمل التنفيذ الفعال للمادتين ٤ (زيادة مشاركة البلدان النامية) و ٢:١٩ (التحرير التدريجي) من الاتفاق على زيادة القدرة التنافسية للبلدان النامية في مجال عرض الخدمات والمشاركة المفيدة في تجارة الخدمات.

٣١ - ومن الأهمية بمكان استعراض وتقييم التقدم المحرز في المفاوضات عملا بالفقرة ١٥ من المبادئ التوجيهية للتفاوض لأنهما يتيحان تقديم تقارير منتظمة من الأعضاء عن التقدم المحرز في المفاوضات، التي ستفيد المؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية، بما في ذلك تقارير عن التوصيات المحتملة لتركيز المفاوضات من جديد على مجالات تهم البلدان النامية، وبوجه خاص الأسلوب ٤. وقد نوقشت تقنيات متنوعة لتقييم التقدم المحرز، بما في ذلك التقييمات الكمية والنوعية التي من قبيل إرساء معايير وخطوط أساس بوصفها أداة لتحسين

نوعية العروض. وكررت البلدان النامية قولها إن المعايير الرئيسية ينبغي أن تتمثل في مدى تحقيق المفاوضات لأهداف الاتفاق العام المتعلق بتجارة الخدمات، على النحو المنصوص عليه في المادتين ٤ و ١٩ والمبادئ التوجيهية للتفاوض والطرائق الخاصة بأقل البلدان نموا.

٣٢ - وأكد تقييم أولي أجري على العروض أنها بالأشكال الحالية المعروضة فيها لا تطرح تحسينات ذات مغزى. ويظل الانفتاح القطاعي محدودا، ولا سيما في الخدمات التالية: البريد والإرساليات وخدمات الاتصالات الأخرى، والاستجمام، والنقل، والتوزيع، والتعليم، والصحة. ويبدو أن عدة عروض تنكص عن الالتزامات المقطوعة سابقا أو تفتقر إلى تغييرات حقيقية في مستوى الالتزام، أو تزيد في غموض نطاق العروض. ولم تقدم سوى عروض قليلة في بعض القطاعات الحساسة، بما فيها الصحة أوالخدمات السمعية البصرية أو الخدمات الكثيفة الأيدي العاملة، وبوجه خاص من خلال الأسلوب ٤ (على مستوى المهارات الأقل) والأسلوب ١ (توريد الخدمات عبر الحدود).

٣٣ - وقامت مجموعة من البلدان النامية بتقييم العروض الأولية بشأن الأسلوب ٤ على أساس سلسلة من المعالم (مثل إدراج فئات الأشخاص الطبيعيين غير المرتبطين بالأسلوب ٣ (الوجود التجاري)؛ والتغطية القطاعية المعقولة، وإلغاء الشروط المقيدة للنفاذ إلى الأسواق المرتبطة بالفئات المختلفة). ووفقا لهذا التقييم، تفتقر عروض كثيرة إلى تغطية معقولة كما أنها لا تلغي القيود الحاسمة المفروضة على النفاذ إلى الأسواق ولا تدرج التزامات الشفافية ولا تبسّط الإجراءات الإدارية. وبينما ألغت بعض البلدان عددا من القيود المفروضة على النفاذ إلى الأسواق وعلى المعاملة الوطنية وأدرجت فئات إضافية للأشخاص الطبيعيين في عروضها تتصل هذه أساسا بعمليات نقل العاملين داخل الشركات والزوار لأغراض العمل ولا ترى فيها البلدان النامية مغزى تجاريا. وقامت البلدان التي أدرجت موردي الخدمات التعاقدية بإدخال تحسينات محدودة في عروضها المنقحة، من قبيل إدراج قطاعات فرعية إضافية تنطبق عليها الالتزامات المتعلقة بأولئك الموردين وتقديم معايير لاختبارات الاحتياجات الاقتصادية وإلغاء بعض هذه العروض كلية. ومع ذلك، لا تزال هذه العروض تحد من فرص الوصول وبالدرجة الأساسية إلى المهنيين ذوي المهارات العالية. وأهم ما في الأمر أن ذلك الحد لا يستجيب لطلبات البلدان النامية المتمثلة في زيادة الانفتاح فيما يخص موردي الخدمات ذوي المهارات الأقل في قطاعات محددة. ووصول موردي الخدمات من البلدان النامية على نحو فعال ومؤثر من الناحية التجارية بحسب الأسلوب ٤ هو المجال الذي يتوقع[١٤] فيه تحقيق مكاسب أعلى وسيسهم في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية وأهداف الحد من الفقر وسيقدم موارد إضافية لتمويل التنمية.

٣٤ - وتحدد المفاوضات المتعلقة بتدابير الوقاية الطارئة بوصفها مجالا ذا أهمية بالنسبة إلى البلدان النامية، على الرغم من أن المناقشة اتسمت بعدم توافق الآراء بشأن استصواب هذه التدابير وجدواها. وتشمل مجالات الصعوبة الرئيسية إمكانية تطبيق تدبير الوقاية على الموردين الأجانب المعتمدين (الأسلوب ٣)، وتعريف الصناعة المحلية، وتأثير تدابير الوقاية الطارئة في المعاملة الوطنية، ومعاملة الدولة الأولى بالرعاية، والحقوق المكتسبة. ومما يبعث على القلق أيضا أنه يمكن أن يساء استخدام هذه التدابير فيما يتعلق بالأسلوب ٤. وقد ركزت المناقشات على تحليل الأحوال المعينة المسوغة لاستخدام التدابير المذكورة. وفي الوقت الراهن تركز المفاوضات المعنية بالأنظمة الرامية إلى تناول آثار أشكال الدعم المشوهة للتجارة على أمثلة عن تدابير الدعم الحكومية المتصلة بالخدمات. إذ تقدم حكومات كثيرة إعانات إلى قطاعات الخدمات، بما في ذلك القطاعات التي تحقق المنفعة العامة. وركزت المناقشات حتى اليوم على التعاريف والمبادئ، بالاستناد إلى الاتفاقات المتعلقة بأشكال الدعم والزراعة. وتجري مفاوضات في إطار المادة ١٣ (مشتريات الحكومة) من الاتفاق العام المتعلق بتجارة الخدمات، لكن العقبة الرئيسية لا تزال تكمن في عدم وضوح الولاية، ولا سيما ما إذا كانت المادة ١٣ تشمل مسائل النفاذ إلى الأسواق أم لا تشملها.

٣٥ - وتقضي المادة ٦-٤ من الاتفاق العام المتعلق بتجارة الخدمات بوضع ضوابط تنظيمية تضمن ألا تشكل التدابير المتصلة بالمؤهلات المطلوبة والإجراءات والمعايير التقنية واشتراطات الترخيص وإجراءاته حواجز غير ضرورية أمام تجارة الخدمات. وقد شددت البلدان النامية بصفة خاصة على الضوابط التنظيمية المتصلة بالأسلوب ٤. وتناولت المساهمات الأخيرة للتدابير المتصلة بالإجراءات الإدارية اللازمة للحصول على تأشيرات السفر أو تصاريح الدخول، والخبرات المكتسبة بصدد الضوابط التنظيمية المتعلقة بالمعايير والأنظمة التقنية، والمسائل المتصلة بالشفافية، والعلاقة بين الضوابط التنظيمية المستقبلية المنصوص عليها في المادة ٦-٤ من الاتفاق العام المتعلق بتجارة الخدمات وبين النفاذ إلى الأسواق والمعاملة الوطنية. وبرزت على نحو بيّن أيضاً مسائل الاعتراف. وتدعو الحاجة إلى إقامة توازن بين الحق في التنظيم والحاجة إلى كفالة عدم تطبيق التدابير الشرعية بصورة تعسفية أو كحاجز مقنّع موضوع أمام التجارة. ولا يوجد إلى الآن إطار تنظيمي ومؤسسي أمثل في كثير من البلدان النامية بخصوص خدمات الهياكل الأساسية.

التنمية

استعراض المعاملة الخاصة والتفضيلية

٣٦ - لا غنى عند التصدي لاحتياجات البلدان النامية الخاصة في مجالات التنمية والتمويل والتجارة عن المعاملة الخاصة والتفضيلية للتوصل إلى نظام تجاري متعدد الأطراف ومنصف. وقد طلبت الجمعية العامة في قرارها ٢٢١/٥٩ الإسراع بإنجاز استعراض ما هو معلق من المقترحات المتصلة بالاتفاق والقضايا الشاملة لقطاعات متعددة، وتعيين حلول ملائمة لمسائل التنفيذ المعلقة، وذلك بحلول تموز/يوليه ٢٠٠٥. وثمة مفاوضات بشأن ما مجموعه ٨٨ اقتراحاً تتناول اتفاقات محددة تجري منذ عام ٢٠٠١ دون التوصل حتى اليوم إلى أي قرار يذكر. وتحدد مجموعة تموز/يوليه، في جملة أمور، مهلة جديدة، تنتهي في تموز/يوليه ٢٠٠٥، لتقديم تقارير إلى المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية مشفوعة بتوصيات واضحة من أجل قرار يتعلق بجميع المقترحات المعلقة المتصلة باتفاقات محددة. ورأت البلدان النامية أن المعاملة الخاصة والتفضيلية العملية ينبغي أن تقوم على أساس تعاقدي متين وأن تستهدف الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية. ومنذ بدء برنامج عمل الدوحة، أجريت تحسينات إجرائية في المقام الأول في ٢٨ اقتراحاً بشأن المعاملة الخاصة والتفضيلية، مع ترك الجزء الأكبر من الأحكام المنطوية على تطوير موضوعي أو ذات المضمون التجاري إلى حين إجراء مفاوضات مستقبلية. ومنذ إعداد مجموعة تموز/يوليه، جرى إيلاء أولوية إلى المقترحات الخمسة المعلقة المتصلة باتفاقات محددة تخص أقل البلدان نمواً. وتتصل هذه المقترحات بالإعفاء الخاص بمنظمة التجارة العالمية، والحكم الآذن، والاتفاق المتعلق بتدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة، والقرار المتعلق بالتدابير المتخذة لصالح أقل البلدان نمواً. وسيكون الإسهام الملموس في تحقيق نظام تجاري متعدد الأطراف ومنصف والهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية أحد النتائج المثمرة المستخلصة المتعلقة بهذه المقترحات. ولم تُراع المهلة المنتهية في تموز/يوليه ٢٠٠٥ لإنجاز العمل المتعلق بالمعاملة الخاصة والتفضيلية.

المسائل المتصلة بالتنفيذ

٣٧ - ما فتئت قيمة بعض مسائل التنفيذ لأغراض مفاوضات الدوحة الشاملة تقل نظرا لانقضاء الزمن ولما تحرزه المفاوضات الموضوعية من تقدم. ويعزى ذلك إلى أن الغرض الأصلي من مسائل التنفيذ كان تحديد الحلول الملموسة، على أساس الأولوية والتقيد بالزمن، قبل أن تتحمل البلدان النامية التزامات جديدة، وذلك بالإضافة إلى صعوبات التنفيذ التي تواجهها وضمان قيام البلدان المتقدمة بالتنفيذ الفعال لالتزاماتها القائمة، فضلاً عن معالجة أوجه الخلل القائمة في اتفاقات منظمة التجارة العالمية. وتشكل هذه النتائج المتتابعة جزءاً من التوازن العام المحقق في إطار مجموعة الدوحة. وأكدت مجموعة تموز/يوليه من جديد الحاجة

إلى مضاعفة الجهود المبذولة للتوصل إلى حل مناسب بوصفه أولوية في أجل أقصاه تموز/يوليه ٢٠٠٥. ولم يحرز تقدم ملموس بشأن المسائل والشواغل المتصلة بالتنفيذ، ويعزى ذلك إلى جملة أمور، منها الاختلافات في وجهات النظر بشأن معالجة عملية توسيع نطاق المؤشرات الجغرافية.

السلع الأساسية

٣٨ - نصت مجموعة تموز/يوليه على أن الشواغل الخاصة التي تساور البلدان النامية، بما فيها مسائل السلع الأساسية، ستراعى في سياق المفاوضات بشأن الزراعة ونفاذ المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق. وقدمت بعض البلدان الأفريقية اقتراحاً يطلب أن يُعالج على الفور ما تواجهه البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية من أزمة تجارية وإنمائية ناجمة عن الهبوط المزمن لأسعار السلع الأساسية وتقلبها، وذلك عن طريق جملة أمور منها معالجة مسائل السلع الأساسية بانتظام (على سبيل المثال تدهور معدلات التبادل التجاري وتركيز الصادرات) في إطار المفاوضات الزراعية و إيلاء الانتباه بصفة خاصة، في جملة أمور، إلى تصعيد التعريفات الجمركية والحماية المؤقتة للهوامش التفضيلية وإلغاء الحواجز غير الجمركية وإنشاء آلية للتعويض عن الخسائر المرتبطة بأشكال الدعم وتوضيح القواعد المتعلقة بضرائب التصدير والتقييدات التصديرية بهدف دعم إدارة العرض. واتخاذ هذه التدابير أمر حاسم للتخفيف من حدة الفقرة وتحقيق الهدف ١ من أهداف الإنمائية للألفية. ويمكن أن تعالج منظمة التجارة العالمية بعض جوانب النفاذ إلى الأسواق والحدود القصوى للتعريفات الجمركية وتصعيد تلك التعريفات وجانب الدعم. ولا تدخل جوانب هامة أخرى كثيرة في حدود ولاية منظمة التجارة العالمية. ويقدم الأونكتاد الدعم لتفعيل فرقة العمل الدولية المعنية بالسلع الأساسية لتحديد منهاج عمل لاتباع نهج شامل في التصدي لمسائل السلع الأساسية. وقد حظيت المبادرة بدعم الإعلانات الوزارية للاتحاد الأفريقي وأقل البلدان نمواً وتقرير لجنة أفريقيا.

الاقتصادات الضعيفة الصغيرة

٣٩ - عملاً بالفقرة ٣٥ من إعلان الدوحة الوزاري، جرى العمل على تحديد إطار للاستجابات المتعلقة بالتبادل التجاري لأغراض إدماج الاقتصادات الضعيفة والصغيرة بصورة أكمل وأنفع في النظام التجاري المتعدد الأطراف. وجرى التأكيد على هذه الولاية من جديد في مجموعة تموز/يوليه. وبينما جرت دراسة مستفيضة للمسائل المفاهيمية كان التقدم محدودا صوب تعيين استجابات ملموسة ومحدودة. وفي الآونة الأخيرة، قدمت مجموعة من البلدان النامية اقتراحاً يلتمس ربط بعض خصائص الاقتصادات الصغيرة بمشكلات محددة مطروحة

وتحديد استجابات محتملة لهذه الخصائص والمشاكل التي تواجه النفاذ إلى الأسواق والمفاوضات بشأن القواعد وغيرها من مجالات عمل منظمة التجارة العالمية. ومن المتوقع أن يفيد هذا النهج في دراسة اقتراحات للتفاوض خاصة باحتياجات الاقتصادات الضعيفة والصغيرة بحلول موعد إعداد ''تقديرات'' تموز/يوليه ''التقريبية'' ولكي يتخذ المؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية قراراً بشأن هذه التدابير الملموسة.

تيسير التجارة

٤٠ - عملاً بطرائق التفاوض المتعلقة بتيسير التجارة (انظر WT/L/579، المرفق)، أحرز تقدم في المفاوضات بشأن توضيح وتحسين المواد الخامسة (حرية المرور العابر) والثامنة (الرسوم والشكليات) والعاشرة (إصدار وإدارة الأنظمة التجارية) الواردة في الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة لعام ١٩٩٤[٢]، فضلاً عن تعزيز المساعدة التقنية ودعم بناء القدرات. وكانت الطرائق هامة، حيث أنشأت بوضوح صلة بين مستوى الالتزامات، وقدرة البلدان النامية على التنفيذ، وتكلفة التنفيذ، وتوفير الموارد المالية والتقنية. وقد قدم نحو ٣٥ اقتراحاً أولياً. وفيما اعترف عدد من أعضاء منظمة التجارة العالمية بالمنافع المتأتية من إجراء إصلاح أوسع في عملية تيسير التجارة لا تزال هناك شواغل إزاء الآثار المترتبة في مجال التكلفة على كل من الصعيد المالي والتشريعي والإداري بفعل التدابير المقترحة، بما في ذلك الاستثمار في الهياكل الأساسية الذي قد يكون لازما لتنفيذ تدابير فعالة لتيسير التجارة، وتأثير تيسيرها في الأمن وتنظيم التجارة غير المشروعة وتحصيل إيرادات الجمارك. وقد شددت البلدان النامية على ما تحويه الطرائق من صلة وثيقة بين القواعد، وعلى تحديد الاحتياجات والأولويات والمساعدة التقنية، ودعم بناء القدرات.

قواعد منظمة التجارة العالمية

٤١ - تشمل المفاوضات بشأن القواعد تدابير مكافحة الإغراق والدعم بأشكاله والتدابير التعويضية، بما في ذلك دعم مصائد الأسماك، والاتفاقات التجارية الإقليمية. ولم يحرز تقدم يذكر في المفاوضات بشأن القواعد المتعلقة بالاتفاقات التجارية الإقليمية، التي ركزت بصورة أساسية على متطلبات الشفافية. ولم تعالج بعد ''المسائل المنهجية'' الموضوعية، التي من قبيل اشتراط ''التجارة في جميع جوانبها الجوهرية''، معالجة تامة. وأكدت الدول الأفريقية والكاريبية ودول المحيط الهادئ أهمية المعاملة الخاصة والتفضيلية في الاتفاقات التجارية الإقليمية المبرمة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية، وطلبت أن تدرج رسمياً المعاملة الخاصة والتفضيلية عند تطبيق الشروط الواردة في المادة ٢٤ من الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة.

حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة

٤٢ - دعت الجمعية العامة في قرارها ٢٢١/٥٩ جميع أعضاء منظمة التجارة العالمية إلى أن ينفذوا بصورة فعالة القرار المتعلق بتطبيق الفقرة ٦ من إعلان الدوحة بشأن حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة والصحة العامة لمعالجة المشاكل التي تواجه البلدان ذات القدرات التصنيعية غير الكافية أو المنعدمة بقطاع الصيدلة في الحصول على الأدوية بأسعار ميسورة عند مكافحة المشاكل الخطيرة في مجال الصحة العامة، لا سيما المشاكل الناجمة عن فيروس نقص المناعة البشري/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، والسل والملاريا والأوبئة الأخرى. وقد قضى وباء فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز بمفرده على أكثر من ٢٠ مليون شخص. ولذا، فإن اتخاذ إجراءات متعددة الأطراف وجماعية على الفور بشأن حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة والصحة العامة مسألة حتمية. ويعفي القرار بصورة مؤقتة من الالتزامات المقطوعة في إطار المادة ٣١ (و) فيما يخص البلدان المصدرة التي تقوم بتوريد الأدوية إلى بلدان ذات قدرات تصنيعية غير كافية أو منعدمة. ومؤخرا، عمدت عدة دول أعضاء يمكنها أن تقوم بالتصدير إلى تعديل تشريعاتها المحلية لتتوافق مع القرار الصادر في آب/أغسطس ٢٠٠٣. بيد أنه إلى اليوم لم يستخدم أي بلد الإعفاء لتعزيز فرصه في الحصول على العقاقير عديمة العلامات التجارية، ويعزى ذلك أساساً إلى الصعوبات التي يواجهها منتجو العقاقير مستعملوها على السواء في الوفاء بالشروط المنصوص عليها وإلى الإجراءات الشاقة.

٤٣ - والمهلة المحددة لإيجاد حل دائم عن طريق تعديل المادة ٣١ (و) جرى تمديدها عدة مرات، آخرها لغاية أيار/مايو ٢٠٠٥. وركزت المناقشة على: (أ) الشكل القانوني للتعديل (حاشية أو فقرات إضافية)، (ب) ما إذا كان بيان الرئيس المرفق بقرار آب/أغسطس ٢٠٠٣ سيترجم، وطريقة ترجمته. وترى البلدان النامية أن أي تعديل في الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة ينبغي ألا يشمل بيان الرئيس. وقدمت مجموعة الدول الأفريقية مشاريع نصوص لتعديل ذلك الاتفاق ترمي إلى إيجاد حل قابل للتنبؤ قانوناً، ومأمون، ومستدام من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية. أما البلدان المتقدمة فترى أن عملية التعديل ينبغي أن تكون ذات طابع تقني صرف وأن تشير إلى ''حل ٣٠ آب/أغسطس'' بكامله. ويلزم أن يحظى الحل الدائم السريع للمسألة لضمان إنتاج الأدوية الأساسية والحصول عليها لمعالجة الأوبئة والإسهام في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٤٤ - ودعت البلدان النامية إلى وضع آليات دولية فعالة قابلة للإنفاذ في إطار الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة لحظر اختلاس الموارد الجينية والحيلولة

دون اختلاسها، ولتنظيم الكشف عن المصادر الخاصة بالموارد الجينية والمعارف التقليدية التي ينطوي عليها اختراع ما، وكفالة الموافقة المدروسة المسبقة وتقاسم المنافع. وتعلقت المناقشات التي جرت مؤخراً بإقامة الدليل على التقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة من استخدام الموارد الجينية أو اقتراح سبل للمضي قدماً بشأن المسائل المتصلة بالقرصنة البيولوجية. وفيما يختص بالعلاقة القائمة بين اتفاقية التنوع البيولوجي والاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة، طلبت البلدان النامية أن يكون هذا الاتفاق متمشياً مع الاتفاقية، في حين ترى البلدان المتقدمة أنه يمكن تفسيرهما في شكليهما الحاليين بوصفهما اتفاقين يكمل أحدهما الآخر ويدعمه.

جيم – تسوية المنازعات

٤٥ – كان للقضيتين الأخيرتين بشأن أشكال الدعم المقدمة من الولايات المتحدة الأمريكية إلى منتجي قطن المرتفعات وأشكال الدعم المقدمة من الاتحاد الأوروبي لصادرات السكر تأثير في المفاوضات الزراعية. وبينت أحكام هيئة الخبراء/الاستئناف التابعة لمنظمة التجارة العالمية، في جملة أمور، أن مستوى الدعم الذي تقدمه الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي إلى القطاعين المعنيين لا يتطابق مع الالتزامات التي يتحملانها في إطار جولة أوروغواي. وفي مجال الخدمات، طرحت مؤخراً قضيتان بشأن عرض الخدمات عبر الحدود في مجالي المقامرة والاتصالات. وأثارت هاتان القضيتان مسائل متعلقة بالتصنيف، فضلاً عن نطاق الجداول الزمنية للالتزام وتغطيته. وإحداهما، هي قضية الولايات المتحدة الأمريكية وخدمات المقامرة، ذات صلة بعرض الخدمات المعتمدة على تكنولوجيا المعلومات عبر الحدود، بما في ذلك الاستعانة بمصادر خارجية. وبالمثل، فإن قضية المكسيك والتدابير المؤثرة على خدمات الاتصالات هي المنازعة الأولى المتصلة باتفاق عام ١٩٩٧ المتعلق بالاتصالات السلكية واللاسلكية والورقة المرجعية المنشئة للضوابط التنظيمية بشأن ضمانات المنافسة في مجال تلك الاتصالات. وقد سلطت كل من القضيتين الضوء على صعوبة التنبؤ بالآثار المحتملة للالتزامات المقررة والحاجة إلى توخي الحذر في جدولة الالتزامات زمنيا.

دال – الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية

٤٦ – لا تزال عملية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية تطرح تحديات أمام البلدان التي تطلب الانضمام، ولا سيما أقل البلدان نمواً. وقد طالبت هذه البلدان بالتنفيذ التام للمبادئ التوجيهية بشأن انضمام أقل البلدان نمواً المعتمدة في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢. وأظهرت التجربة أن البلدان النامية التي تطلب الانضمام لا تزال تخضع لطلبات خاصة بالتزامات تحرير شديد نسبيا وإصلاح جذري نسبياً، بما في ذلك التزامات تزيد عن

الالتزامات المقطوعة في إطار منظمة التجارة العالمية ويمكن أن تتجاوز حد التنازلات والالتزامات التي تعهد بها الأعضاء الحاليون بالمنظمة ممن هم على مستوى تنمية مماثل. وإضافة إلى ذلك يخضع التمتع بأحكام المعاملة الخاصة والتفضيلية للمفاوضات على أساس كل حالة على حدة. ومن الأهمية بمكان ضمان شروط انضمام عادلة ومنصفة تتناسب مع الاحتياجات التجارية والمالية والإنمائية للبلدان النامية التي تطلب الانضمام، وزيادة الدعم في جميع مراحل مفاوضات الانضمام، فضلاً عن تناول الاحتياجات الخاصة للبلدان المنضمة حديثاً في مفاوضات برنامج عمل الدوحة.

رابعاً – الاتفاقات التجارية الإقليمية والتعاون فيما بين بلدان الجنوب

٤٧ – يجري في الوقت الحاضر نحو ٥٠ في المائة من التبادل التجاري العالمي في إطار الاتفاقات التجارية الإقليمية. وتشترك البلدان النامية في اتفاقات مع البلدان المتقدمة والبلدان النامية على السواء. ويعمل التوسع في الاتفاقات بين الشمال والجنوب على تحويل العلاقات الاقتصادية القائمة على أفضليات انفرادية موجودة مسبقاً إلى علاقات قوامها المعاملة، بالمثل، كما هو الشأن بالنسبة إلى المفاوضات المتعلقة بمنطقة التجارة الحرة للأمريكتين والمفاوضات بشأن اتفاق الشراكة الاقتصادية بين الاتحاد الأوروبي وبلدان أفريقيا ومنطقتي البحر الكاريبي والمحيط الهادئ وبالنسبة إلى اتفاق دول أمريكا الوسطى للتجارة الحرة المعتمد مؤخراً. وتفضي هذه المفاوضات، إذا قورنت بالمفاوضات على المستوى المتعدد الأطراف، إلى توافر فرص أكبر للنفاذ إلى الأسواق وإلى معايير تنظيمية أعلى ولذا يمكن أن تكون لها مضاعفات على البلدان النامية. وعليه، فمن المهم كفالة وجود تماس وتماسك إيجابيين بين الصبغة المتعددة الأطراف والصبغة الإقليمية والتوصل إلى نتيجة سريعة ومثمرة لبرنامج عمل الدوحة[١٥]. ويكتسي التعاون التجاري فيما بين بلدان الجنوب أهمية، لأن ازدياد التبادل التجاري بين هذه البلدان يتيح للبلدان النامية فرصة للحاق بهذا الركب المتسارع لبلدان الجنوب. وتوفر الجولة الثالثة من المفاوضات بشأن النظام العالمي للأفضليات التجارية بين البلدان النامية، التي ستستكمل بحلول تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، فرصة هامة لتوسيع وتعميق إمكانية النفاذ التفضيلية إلى الأسواق في البلدان النامية الأخرى.

خامساً – الاستنتاجات

٤٨ – إذا ما أريد للنظام التجاري المتعدد الأطراف التطور والبقاء والديمومة لا بد أن يفي أعضاء منظمة التجارة العالمية بالوعود الإنمائية المقطوعة في إعلان الدوحة الوزاري، المتمثلة في وضع احتياجات البلدان النامية ومصالحها في صلب المفاوضات وتقديم صفقة

عادلة ومنصفة للبلدان النامية. وتظل الأمم المتحدة، بما فيها الأونكتاد، ملتزمة بدعم البلدان النامية في اندماجها على نحو مفيد في النظام التجاري الدولي وفي تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

الحواشي

(١) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٢) للاطلاع على نص التقرير بأكمله، انظر http://www.unmillenniumproject.org.

(٣) للاطلاع على نص التقرير بأكمله، انظر http://www.commissionforafrica.org.

(٤) انظر Legal Instruments Embodying the Results of the Uruguay Round of Mulilateral Trade Negotiations, done at Marrakesh on 15 April 1994 (GATT secretariat publication,Sales No. GATT/1994-7).

(٥) للاطلاع على التقرير بأكمله، انظر http://www.wto.org.

(٦) Lakshmi Puri, “Towards a new trade (Marshall Plan) for least developed countries: How to deliver on the Doha development promise and help realize the UN Millennium Development Goals?” Trade, poverty and cross-cutting issues study series No. 1 (UNCTAD/DITC/TAB/POV/2005/1).

(٧) تتكون صيغة جولة أوروغواي من تخفيض شامل للتعريفة الجمركية متوسطه (س) في المائة على أن تخضع لتخفيض أدنى بنسبة (ص) في المائة.

(٨) تحدث الصيغة السويسرية اقتطاعات حادة في التعريفات المرتفعة وتؤدي إلى تنسيق الهياكل التعريفية الشاملة.

(٩) يشير ”الصندوق الكهرماني“ إلى الدعم المحلي المشوه للتجارة الخاضع لحد أقصى سنوي المعبر عنه بمقياس الدعم الإجمالي.

(١٠) يحدد ”الصندوق الأزرق“ مدفوعات مباشرة معينة تقدم إلى المزارعين، وهي منفصلة جزئيا عن الإنتاج في إطار الحد من الإنتاج.

(١١) يحدد الدعم ”بالحد الأدنى“ الحد الأدنى المسموح به للدعم المحلي المشوه للتجارة الذي لا يتجاوز ٥ في المائة من إجمالي الإنتاج الزراعي.

(١٢) يحدد ”الصندوق الأخضر“ تدابير الدعم المحلية التي لا تكون لها آثار مشوهة للتجارة أو تكون آثارها المشوهة للتجارة عند الحد الأدنى.

(١٣) للاطلاع على النص الكامل للاتفاق العام المتعلق بتجارة الخدمات، انظر http://www.wto.org/english/tratob_e/serv.e/gatsintr_e.htm.

(١٤) انظر Alan Winters et al., Negotiating the Liberalization of the Temporary Movement of Natural Persons, Commonwealth Secretariat, March 2002.

(١٥) انظر M. Mashayekhi and T. Ito (eds.), Multilateralism and regionalism: The new interface (UNCTAD/DITC/TNCD/2004/7).